بشرط ان لا يكون العاطف الفا والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان
من معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة
الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما لا يجيء في حروف العطف قوله
السابع جواز تقديمها الخ قال الرزقاني اقتصر الرضي على ما عند النقاة
واقتصر في جواز ذلك في الضرورة امور ان لا يكون العامل حرفا وان لا
لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا
بالا او بمعناها وضده ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم
ولو في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم
عمرا او عمرا او لا عمرا تريد بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل
فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو ذلك لان العامل
يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة
بعد المستعمل لها ولاستشباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى
متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه
لزم اتصال عامل به فلا يقال وزيدا ضربت انت بالعطف على التاء ولم
يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا موخرا الخبر دخل حرف ناسخ
اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيدا عمرو قائمين لضعف
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
فمنطلقان والذي وابوه وزيدا ضارباني انا وهل وزيدا عمرو قائمان
وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتدا
او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز
اضطراب اثنا خبر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في

تقديم

في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول
ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في
باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير ما قبلها لتخالفهما نفيا
واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في
حيز ما بعدها انتهى وقوله كالالة اشارة الى انه ليس الة
حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس موثرا حقيقة وانما المؤثر
هو الفاعل فكذا الة ليست الة حقيقية وقوله لانه يكون اذن
متقدما الخ اي لان العامل اما ان يقدر موخرا لافادة الاختصاص
كما هو راي بعض او يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقدير متقدما
على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ اي لانه يلزم تقديمه على العامل
وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث
كان لازم الاتصال لزم التقديم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف
عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيه في الامتناع خاصة
لتعليله بغير تقليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط
ان لا يكون العامل حرفا وقوله لتاخره عن العامل على المذهبين
فيه نظر لانه لم يتاخر عن العامل الذي هو الابتدا بل تقدم عليه
قوله قاله التفتازاني اي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين قوله
عطف الجواز اي بنا على انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المغني
انه لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد
نادرا قوله جواز حذفها في المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك
لانه قال حذف حرف العطف نثرا قال وحكى ابو الحسن اعطه درهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)